



مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

مؤتمر حضرموت الجامع
قراءة في النجاحات والاختافات
2017 – 2024م
تقييم حالة

Inclusive
Hadhramout
Conference



مؤتمر
حضرموت
الجامع

#معاً_من_أجل_حضرموت ✓



www.almarfcenter.org



almarfcenter



مركز المعرفة للدراسات والبحوث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

مؤتمر حضرموت الجامع قراءة في النجاحات والإخفاقات

2017-2024م

"تقييم حالة"



مقدمة

عقد مؤتمر حضرموت الجامع اجتماعًا استثنائيًا في 13 يوليو 2024م، لقيادات الأطر التنظيمية (هيئة الرئاسة - قيادة الأمانة العامة - رؤساء الهيئات التنفيذية بالمديريات)، وذلك لمناقشة الأوضاع التي تمر بها محافظة حضرموت ، ليخرج الاجتماع بقرارات هامة تتمثل أبرزها في الدعوة إلى إيجاد حلول ومعالجات على المستوى المحلي والمستوى المركزي لإيقاف التدهور المعيشي وانهيار قيمة العملة، و إلى الدعوة لإيجاد معالجات وحلول مع ممثلي المعلمين المضربين وإيقاف حرمان أبناء حضرموت من التعليم ، بالإضافة إلى المطالبة بالشفافية فيما يخص إيرادات المحافظة وأوجه إنفاقها ، وفي هذا السياق أمهل مؤتمر حضرموت الجامع السلطة المحلية 30 يومًا لتنفيذ ما خرجت به قيادات الأطر التنظيمية في اجتماعها الاستثنائي ، مع دعوة مجلس القيادة الرئاسي والحكومة لاتخاذ ما يلزم لتصحيح الأوضاع المعيشية ..

يأتي هذا التحرك ضمن سلسلة من الاجتماعات والقرارات ، والتي سبق أن اتخذتها قيادة مؤتمر حضرموت الجامع خلال الفترة الماضية ، حيث عمل مؤتمر حضرموت الجامع منذ مطلع 2024م على إجراء تغييرات في الأمانة العامة ، وإضافة عدد من الشخصيات السياسية إلى الهيئة العليا للمؤتمر ، في خطوة أعادها بعض المراقبين إلى السعي للحفاظ على التوازنات السياسية داخل المؤتمر في ظل الانتماءات السياسية المتباينة للشخصيات القيادية ، بينما عدها آخرون محاولة لتقليص نفوذ بعض القوى السياسية على حساب أخرى داخل المؤتمر ..



في هذه الورقة السياسية نتناول أبرز النجاحات والإخفاقات التي رافقت مسيرة مؤتمر حضرموت الجامع ، منذ تأسيسه إلى يومنا الحالي ، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم التحديات التي تواجهه في المرحلة المقبلة . .

السياقات التاريخية لتأسيس الجامع:

ظلت فكرة إنشاء مكون سياسي يجتمع الحضارمة في إطاره حُلماً يراود أبناء المحافظة منذ عشرات السنين ، حيث كان التشتت سمة بارزة في تاريخ حضرموت المعاصر ، وهو ما انعكس بدوره سلباً على وصول الحضارمة إلى مراكز صنع القرار في الدولة ، بالإضافة إلى عجزهم عن تحقيق التنمية في المحافظة بالحجم الذي يتناسب مع إيرادات المحافظة التي ترفد بها مركز الدولة ..

ففي الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية في 2006م ، أصيب المجتمع الحضرمي بحالة من الإحباط في إمكانية تحقيق أي تغيير ملموس ، لذلك بدأت فكرة تأسيس (تكتل) يجمع الحضارمة في مكون واحد ، ولقيت هذه الفكرة رواجاً واسعاً لدى شخصيات سياسية حضرمية بالمحافظة ، و سعت بعدها تلك الشخصيات المؤثرة في تأسيس ملتقى ((أبناء حضرموت)) تحت قيادة المهندس الراحل فيصل بن شملان والأستاذ عبد المجيد سعيد وحدين ، لكن الحلم الحضرمي اصطدم بعدد من الصعوبات التي حالت دون تحقيقه ، فقد سعت السلطة المحلية بالمحافظة في ذلك الوقت لإعاقة انعقاد مؤتمر وملتقى ((أبناء حضرموت)) وبالتالي وئدت فكرة تأسيس الملتقى في مهدها .

وفي بداية الاضطرابات السياسية في العاصمة صنعاء 2011م ، أعيد طرح الفكرة مجدداً ولكن بشكل آخر ، يتمثل في إنشاء مجلس أهلي يتكون من الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات المستقلة في حضرموت ، بحيث يتمكن هذا المجلس من إدارة المحافظة في حال حدوث أي انفلات أمني بالمحافظة نتيجة الأحداث السياسية المتصاعدة ، ومن هذا المنطلق تم تشكيل مجلس أهلي وانتخبت له هيئة قيادية برئاسة الدكتور عبد الله باهرون ، إلا أن عمر هذا المجلس لم يكن طويلاً لم حيث دب الخلاف بين قيادته لينتهي هذا المجلس مبكراً ..



ومع تفاقم الأحداث والصراعات السياسية في اليمن وانهايار مؤسسات الدولة ، و سيطر تنظيم القاعدة على ساحل حضرموت في **2015م** ، عمد التنظيم إلى إنشاء مجلس أهلي ليتولى إدارة المحافظة ، إلا أنه لم يحظ بالإجماع لدى شريحة واسعة من النخب الحضرية ، حيث اشترطت الشخصيات التي تم دعوتها للانضمام إلى المجلس الأهلي انسحاب تنظيم القاعدة من ساحل حضرموت ، ما أدى إلى فشل هذا المجلس .

حضرموت ولحظة التأسيس التاريخية:

في الفترة التي تلت تحرير ساحل حضرموت من تنظيم القاعدة على يد قوات النخبة الحضرية في إبريل **2016م** ، ومع التشاور في كيفية إدارة حضرموت جاءت فكرة عقد **مؤتمر حضرموت الجامع** ، وهي فكرة حضت بإجماع منقطع النظير ، حيث لقيت الدعم الكامل من قبل محافظ محافظة حضرموت الأسبق اللواء الركن /**أحمد سعيد بن بريك** والوكيل الأول الشيخ **عمرو بن حبريش** ، ونظر الجميع للمؤتمر الجامع كعمل يمثل عصارة جهد أبناء حضرموت لتحقيق التطلعات للمحافظة ، فقد توافقت القوى المشاركة في المؤتمر على أن تكون حضرموت بذاتها وجغرافيتها المعروفة إقليمياً يتمتع بشراكة متكاملة ، وفقاً لمعايير المساحة والسكان و لنسبة إسهامها في الميزانية الاتحادية وثقلها التاريخي والثقافي والاجتماعي ، بعيداً عن مختلف صنوف التبعية والانتقاص والإلحاق ، وعلى أن يكون لأبناء إقليم حضرموت حق إدارة السلطة الإدارية والاقتصادية والأمنية على جميع المنافذ والمطارات والموانئ والمياه الإقليمية للإقليم ، و أن يكون لهم حق التمثيل في الحكومة الاتحادية والمجلس البرلماني والهيئات والقطاعات والمجالس الاتحادية ، والاحتفاظ بحق شعب حضرموت في تقرير مصيره متى رأى انه وقع الإخلال بما اتفق عليه .

مخرجات الجامع وإرهاصات التباينات:

حظي **مؤتمر حضرموت الجامع** على دعم على مختلف المستويات ، فقد كانت السلطة المحلية المتمثلة في اللواء الركن/ **أحمد سعيد بن بريك** بمثابة الداعم السياسي ، والشيخ **عمرو بن حبريش** الداعم الشعبي والقبلي ، ولكن ومع إصدار الرئيس السابق عبدربه منصور هادي قراراً بإقالة محافظ محافظة حضرموت



بن بريك () بدأ انحسار الدعم السياسي على مستوى السلطة المحلية ، وبالرغم من استمرار عملية التنسيق بين مؤتمر حضرموت الجامع ومحافظ محافظة حضرموت السابق اللواء الركن/ فرج سالمين البحسني ، إلا أنها لم تكن بالمستوى السابق ، وربما يرجع ذلك إلى التشكيك المتبادل في الولاءات بين قادة الجامع وقيادة السلطة المحلية السابقة .

لقد استطاع الحضارمة أن يتجاوزوا التباينات أثناء انعقاد المؤتمر وذلك من خلال إتباع سياسة ترحيل القضايا الخلافية ، فقد كان المشاركون من مختلف الأطياف السياسية ، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان الإجماع على تفاصيل أهم مخرجات المؤتمر وهو وضع حضرموت القادم ، و تم التوافق على أن تكون حضرموت إقليمياً مستقلاً في أي تسوية سياسية قادمة ، دون أن يكون هناك إيضاح في تحديد مسار حضرموت المستقبلي ، تلك الخطوة كانت ضرورية في حينها حتى لا تحدث صدمات تحول دون نجاح المؤتمر، لكن في الوقت الراهن لربما تكون قيادة الجامع قد وصلت إلى مفترق طرق اتضحت الخلافات فيه جليةً ، خاصة مع دعوة المجلس الانتقالي الجنوبي لمختلف القوى السياسية الجنوبية لحضور اللقاء التشاوري في عدن في مايو 2023م، الأمر الذي رفضه مؤتمر حضرموت الجامع مبرراً ذلك بأن قاعدة الحوار لم تكن مكتملة بعد () . فيما يرى تيار الانتقالي داخل الجامع أنه الوقت قد حان لتحديد وجهة مؤتمر حضرموت الجامع.

مؤتمر حضرموت الجامع ونجاحات سبع سنوات

أولاً: المحافظة على التوازنات

امتدت مسيرة مؤتمر حضرموت الجامع مدة تقارب السبع سنوات ، واستطاعت قيادة الجامع خلالها أن تحافظ على التوازنات السياسية إلى حد كبير ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الضغوطات التي تواجهها قيادة الجامع من قبل أنصار الأحزاب والمكونات السياسية المنضوية في إطار الجامع ، فإن الحفاظ على الحياد يعد سمة إيجابية تفرد بها الجامع . .

ثانياً: تمثيل حضرموت

في خطوة غير مسبقة أجمع الحضارمة على مخرجات مؤتمر حضرموت الجامع ، وأخذت قيادة الجامع على عاتقها المطالبة بتحقيقها في ظل أي تسوية سياسية قادمة ، وبهذا الإجماع استطاع الجامع أن يصدر نفسه كمثل لتحقيق تطلعات حضرموت ، و من هذا المنطلق استطاع مؤتمر حضرموت الجامع أن يحصل على بعض المناصب في قيادة الدولة ، سواء على مستوى الحكومة أو في الهيئات الحكومية الأخرى ، مما يعني أن حضرموت باتت أقرب اليوم وصولاً إلى صانع القرار السياسي ، وهذا بطبيعة الحال سوف ينعكس إيجابياً في تحقيق مخرجات مؤتمر حضرموت الجامع ، في حال وجدت آلية محددة للتنسيق والتواصل مع قيادة الدولة.

ثالثاً: بناء العلاقات

خلال تجربة مؤتمر حضرموت الجامع والتي امتدت إلى اليوم بما يقارب السبع سنوات ، سعي مؤتمر حضرموت الجامع لتعزيز علاقاته مع مختلف الأحزاب والمكونات والقوى السياسية ، وهو أمر جيد و يعد من متطلبات تحقيق المخرجات ، حيث إن بناء العلاقات مع مختلف القوى المؤثرة في الساحة المحلية سيسهم في تقريب وجهات النظر .

السلبيات التي رافقت مؤتمر حضرموت الجامع

أولاً: نسبية تطبيق النظام الداخلي

لقد مثلت مخرجات مؤتمر حضرموت الجامع عصارة جهد بذلته النخب الحضرمية من أكاديميين واختصاصيين ، وبالتالي فإن الحفاظ على هذه المكتسبات التي تم تحقيقها يعد أمانة في عنق كل من يتولى قيادة الجامع ، وبالتالي و حتى لا ينحرف الجامع عن مساره ، فإنه من الضرورة بمكان الالتزام بمواد النظام الداخلي في تسيير عمل الجامع ، وللأسف ... فقد لوحظ خلال الأشهر الماضية إصدار قيادة الجامع بعض القرارات ، والتي شملت تغييرات في الأمانة العامة ، وتعييناً لبعض الأعضاء في هيئة رئاسة الجامع والهيئة العليا ، بما يخالف مواد النظام الداخلي فوفقاً للنظام الداخلي لا يتم التعيين في هيئة



الرئاسة إلا بانتخاب من قبل الهيئة العليا ، كما أن التغييرات في الأمانة العامة من المفترض أن تتم المصادقة عليهم من قبل الهيئة العليا كذلك ، ولكن وفقاً لمصدر رفض ذكر اسمه فإن " ما حصل هو أن أعضاء الأمانة العامة والهيئة العليا التي تم تعيينهم لم يتم المصادقة عليهم من قبل الهيئة العليا ، وبالتالي و وفقاً لرأي المصدر فإن التعيينات غير متوافقة مع النظام الداخلي " () لذا فإن مثل هذه الخطوات وإن كان صانع القرار في الجامع قد يراها ضرورة من منظوره لإصلاح بعض السلبيات ، إلا أنها قد تتسبب في تعميق هوة الخلافات بين أعضاء الهيئات ، مما قد ينعكس سلباً على نظرة المجتمع نحو مؤتمر حضرموت الجامع باعتباره الإطار الذي يوحد الحضارمة ، حيث إن التوافق بين أعضاءه من أساسيات إنجاح عمله ، كي تتحقق المخرجات التي تم الإجماع عليها ، وبالتالي تبرز الحاجة الملحة هنا إلى ضرورة العودة إلى النظام الداخلي للجامع ، خصوصاً في القرارات الهامة التي يتخذها مثل التعيينات في المناصب القيادية العليا.

ثانياً: عدم انعقاد المؤتمر العام

رغم أن النظام الداخلي ينص على انعقاد المؤتمر العام كل أربع سنوات ، إلا أنه لم يتم عقده مطلقاً ، الأمر الذي يجعل من تأجيل عقد المؤتمر من السلبيات التي رافقت مسيرة مؤتمر حضرموت الجامع ، وبالرغم من أنه قد سبق وشكلت لجنة برئاسة الشيخ محمد البسيري للتحضير لانعقاد المؤتمر العام إلا أن المؤتمر لم يعقد ، و تم استبدال العمل على المؤتمر المفترض بتأسيس مكاتب لمؤتمر حضرموت الجامع في مختلف مديريات حضرموت ، وقد برر مصدر رفض ذكره اسمه ذلك التراجع عن عقد المؤتمر بـ " التخوف من سيطرة تيار المجلس الانتقالي الجنوبي على مؤتمر حضرموت الجامع " () الأمر الذي يثير التساؤل حول حجم شعبية المجلس الانتقالي الجنوبي في حضرموت؟ و فيما إذا كان المجلس الانتقالي يحظى بشعبية كبيرة في حضرموت، أليس من الأحرى على الجامع يحدد وجهته تجاه المجلس الانتقالي بمقابل غيره من المشاريع السياسية على الساحة المحلية؟



ثالثاً: مستوى الحضور السياسي

قطع مؤتمر حضرموت الجامع شوطاً لا بأس به فيما يخص الحضور السياسي على مستوى الدولة وقد أعطيت له حقبة وزارية ، إلا أنه عند مقارنته بغيره من الأحزاب والمكونات السياسية ، فإن تأثيره لا يزال محدوداً ، فإذا أخذنا على سبيل المثال المجلس الانتقالي الجنوبي الذي استطاع فرض نفسه بتواجده في أعلى سلم سلطة الدولة المتمثل في مجلس القيادة الرئاسي ، بالإضافة إلى مشاركته في الحكومة ، فضلاً عن حضوره العسكري على الأرض ، ومعلوم أن من يسيطر على الأرض ، فإنه يمتلك أدوات تغيير المعادلة السياسية ، خصوصاً في ظل غياب سلطة الدولة الجامعة ، ومن المعلوم أن امتلاك المكون السياسي وسائل ضغط مختلفة ومتعددة ، هي من أساسيات تحقيق المطالب في أي تسوية سياسية ، وهو ما ينقص مؤتمر حضرموت الجامع .

التحديات التي تواجه الجامع

أولاً: تخفيف حدّة الاحتقان السياسي

إن الصراعات التنظيمية في الأحزاب والمكونات السياسية ، تكاد تكون سمة تلازم كل الأحزاب والمكونات ، وبالرغم من كونها ظاهرة صحية في الأصل إلا أنها ينبغي أن تبقى في إطار محدود ، أما بالنسبة لوضع مؤتمر حضرموت الجامع ، فإنه باعتقادي يواجه اليوم تحدياً كبيراً يتمثل في إنهاء حالة الاحتقان بين التكتلات السياسية المنضوية في صفوفه.



ثانياً: جعل مصالح حضرموت أولاً

إن المشروعية السياسية التي يتمتع بها مؤتمر حضرموت الجامع إنما تتأتى من مظلومية حضرمية، وبالتالي فإن أي خطوات يتخذها الجامع ، ينبغي إن تتبع في الأساس من مطالب حضرموت المشروعة ، لذا فتلك المطالب لا يفترض أن يتم المساومة عليها حتى ولو تمت المساومة عليها بأي نوع من الإجراءات..

الباحث: سعيد محمد سعد

إعداد

مركز المعرفة للدراسات والبحوث الإستراتيجية

يوليو 2024م